ألمانيا والشرق الأوسط ومسلمو أوروبا

توصف ألمانيا عادة بأنها اللاعب الأكبر في الاتحاد الأوروبي نظراً لقوتها الاقتصادية الضخمة، وسكانها الذين يبلغ عددهم ٨١ مليون نسمة. وسوف تتسلم كذلك في مطلع العام المقبل الرئاسة الدورية للاتحاد المذكور. وبغض النظر عن الموقع السياسي الذي تحتله فرنسا، والدور الذي تحاول القيام به في إطار هذا الاتحاد.

وفي الوقت الذي لا تجد السياسة الأمريكية تجاه العرب وإسرائيل صعوبة في تفسيرها منذ اعتراف الولايات المتحدة بالكيان اليهودي الذي زرع في قلب البلاد العربية والعالم الإسلامي.. وحتى الآن. فإن السياسة الألمانية تجاه القضية الفلسطينية أو ما يسمى قضية الشرق الأوسط، وتجاه قضايا المسلمين في أوروبا تحتاج إلى تفسير،وقد يجد المتتبع لهذا الشأن صعوبة في تفسير هذه السياسة خصوصاً وهو يرى أنها تلي السياسة الأمريكية مباشرة في السلبية ودرجة العداء بالنسبة لقضية الشرق الأوسط، وأنها تسبق هذه السياسة وتفوقها في العداء بالنسبة لقضايا المسلمين في أوروبا.

وقد نجد في (أوروبيّة) الألمان أو في الموروث الثقافي التاريخي الأوروبي.. إلى جانب شعور الألمان بالمكانة (القيادية)

التي يحتلونها في الاتحاد الأوروبي، أو بالتطلع نحو مستقبل القارّة.. قد نجد في هذا ـ وباختصار شديد ـ تفسيراً لهذا الاختلاف.. وهكذا تبدو السياسة الألمانية بعيدة عن المعايير الخلقية أو الإنسانية.. وعن منطق ما يسمى بحقوق الإنسان! في حين تبدو السياسة الأمريكية وكأنها تحاول تطبيق بعض هذه المعايير على المسلمين في البوسنة وكوسوڤو وتركيا واليونان وسائر دول البلقان وبعض مناطق العالم.

نقلنا في المقالة قبل السابقة قول السفاح ميلوسيفتش في نوفمبر ١٩٩٦: «لقد سرني ما قاله لي السيد وزير الخارجية الألماني كلاوس كينكل بأن كوسوڤو هي قضية صربيا الداخلية وعلينا أن نحلها بأنفسنا. وهذا هو موقف البريطانيين والأمريكيين».

ونقلت الصحف يوم الجمعة الماضي ٢٦ حزيران – يونيو ١٩٩٨ أن «كينكل» وزير الخارجية الألماني المذكور والذي كان يتحدث في مؤتمر صحفي مشترك مع إبراهيم روغوفا زعيم كوسوڤو، قال: «نحن نؤيد حل الحكم الذاتي لألبان كوسوڤو ولا نؤيد أي شيء آخر» ثم حذر «المنحدرين من أصل ألباني في كوسوڤو من أن يكون لديهم أية «أوهام» حول مسألتين هما دولة مستقلة، وفكرة أن «الناتو» سوف يدخل كوسوڤو غداً».

يجب على ألبان كوسوڤو إذن الذين تزيد نسبتهم على

٩٠بالمائة من سكان الإقليم، والذين صوتوا بأغلبية ساحقة في استفتاء شعبي نظم عام ١٩٩١ لصالح الاستقلال عن صربيا وتأسيس «جمهورية كوسوفو المستقلة».. يجب على هؤلاء أن يبقوا جزءاً من صربيا وتحت رحمة من لا يعرف الرحمة أو الإنسانية!! هذا ما يريده ويعبر عنه وزير الخارجية الألماني وبأشد العبارات... حتى إنه سمّى رغبة أهالي كوسوفو - وليس المنحدرين من أصل ألباني في كوسوفو، كما جاء على لسانه ولسان ميلوسيفتش ولسان الإعلام الببغائي الكوني - سمّى رغبتهم بالاستقلال أوهاماً!!

ليست المسألة عند الوزير الألماني في أن شعب كوسوفو لا يملك جميع شروط الاستقلال وإقامة الدولة من أرض وشعب ولغة وقومية ودين وسلطة وإرادة.. ولكن المسألة في رفض إقامة كيان جديد لشعب أوروبي ينتمي إلى الثقافة الإسلامية أو إلى الإسلام بوجه من الوجوه. لأن هذا هو مانجده عند المستشار هيلموت كول عندما تحدث عن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وأبدأ أولاً بالإشارة إلى الرفض الألماني السابق لهذا الانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة:

في عام ١٩٩٠ قال هيلموت شميت: «إن سبب رفض وزراء السوق الأوروبية المشتركة طلب العضوية الذي تقدمت به تركيا هو أن الهوية والثقافة الإسلاميتين لتركيا لا يمكن مصالحتهما مع المبادئ المسيحية - اليهودية للدول الأوروبية»

راجع جريد الخليج العدد رقم ٣٩٦٣ تاريخ ١٠/٣/١٩٩٠م.

أما اليوم فقد أعلن هيلموت كول خلال القمة الأوروبية الأخيرة التي عقدت في بريطانيا (في كارديف عاصمة مقاطعة ويلز) «أن لا مكان داخل الاتحاد الأوروبي لتركيا لأن الاتحاد الأوروبي هو تجمع لدول مسيحية فقط. قد يقبل ربما بوجود أقليات مسلمة لكنه لن يقبل أبداً بدولة مسلمة» المستقلة العدد ٢١٥ تاريخ ٢٢/٦/١٩٩٨م.

هذان التصريحان الألمانيان يكمل أحدهما الآخر، ويقدم أحدثهما تفسيراً قوياً للموقف الأوروبي المتخاذل - وربما المتواطئ - من أحداث البوسنة والهرسك بالأمس.. ومما يجري في كوسوفو اليوم.. وما قد يجري في السنجق ومقدونيا واليونان وبلغاريا غداً أو بعد غد. ربما قبل القوم بوجود أقليات مسلمة - ربما فقط - ولكنّ دولة إسلامية لن تكون أوروبية أبداً!.. فهل يفهم السادة العلمانيون - وبخاصة العسكر - في تركيا؟. وهل يؤسس العرب والمسلمون «استراتيجيتهم» في الدفاع عن حقوق المسلمين في أوروبا وفي التعامل مع أوروبا ذاتها على هذا الأساس؟ لقد بذل العلمانيون الأتراك كل ما في وسعهم لإخراج حزب الرفاه من السلطة، وقدموا زعماءه للمحاكمة، وما يزالون يعتدون بكل فظاظة وعنجهية وصلف على حق الفتيات في الحجاب.. إلخ، لعل أوروبا ترضى عنهم وتفسح لهم مكاناً في البيت الأوروبي! ولكن أوروبا ما زالت

مصرّة على الرفض. بل إن القادة الأوروبيين وجهوا في قمة لوكسمبورج السابقة التي انعقدت في منتصف شهر يناير الدعوة لتسع دول للانضمام إلى المجموعة الأوروبية من وسط القارة وشرقها بالإضافة إلى قبرص! وبقي الطلب التركي موضوعاً على الرف منذ عام ١٩٦٣م. وجاءت تصريحات هيلموت كول قاطعة وبعيدة الدلالة.. إن الفضاء التركي يبقى من وجهة النظر الأوروبية إسلامياً أو إسلامياً آسيوياً مرفوضاً على الرغم من الاحتفاء العلماني التركي الذي بلغ إلى حد رفض أبسط المظاهر الإسلامية والتآمر على الديمقراطية والعدوان على أبسط حقوق الإنسان.

تشير عبارات هيلموت كول إلى أن الشراكة مرفوضة، ولكن العيش في ظل القيم الثقافية والحضارية الأوروبية التي قد تستوعب الأقليات وتنجح في صهرها أو تذويبها.. قد يكون مقبولاً.. وتركيا بسلطانها السياسي والثقافي الديني التاريخي.. وبمساحتها الواسعة وعدد سكانها الكبير سوف تكون شريكاً غير مرغوب فيه؛ خصوصاً وأن البرلمان الأوروبي تمثل فيه الدول المنضوية تحت راية الاتحاد بعدد من النواب يتناسب مع عدد سكان الدولة! الأمر الذي يجعل من تركيا عضواً مؤثراً في التشريعات الاتحادية الأوروبية.. التي قد تؤثر بدورها على أوضاع وحقوق الأقليات المسلمة في أوروبا.. ومنها الأقلية التركية ذاتها في ألمانيا وفي دول البلقان وفي اليونان..

فضلاً عن أن الموقف اليوناني الحاسم في رفض عضوية تركيا لا يصعب تفسيره أو فهمه في سياق العلاقات التاريخية، وفي ضوء المطالبة اليونانية بإخراج الأتراك من استانبول وجميع مناطق تركيا الأوروبية كإزمير ومحيطها وطرابزون ومحيطها على البحر الأسود، وجزيرتي بوزجا وغركجه.. بوصف هذه المناطق جميعها «أراض محتلة» على الرغم من أن الأتراك غبروا فيها أو في استانبول أكثر من خمسمائة عام. ولا زالت اليونان تحتفل في يوم الرابع عشر من إيلول «سبتمبر» من كل عام بـ «يوم الأراضي المحتلة» وقد حاولت بعد الحرب العالمية الأولى «استعادة» هذه الأراضي بوصفها أرض الأجداد. وهو ما عبرت عنه في ذلك الحين بتاريخ ١٩١٤/١١/٢٣ صحيفة «الديلي ميل» بقولها: «لا يخامرنا أي شك في زوال الممتلكات العثمانية في أوروبا تلك التي أخذت بالسيف» اهـ.

(راجع حول الاحتفال المذكور مقالة الباحث المتخصص محمد نور الدين في جريدة الحياة العدد ١٠٥٤٤ تاريخ ١٩كانون الأول–ديسمبر ١٩٩١).

أما موقف السياسة الألمانية من القضية الفلسطينية، أو العلاقات الألمانية ـ الإسرائيلية فما زالت تحكمها المحرقة أو «عقدة الذنب» على الرغم من أن الذين يقودون ألمانيا اليوم وعلى جميع المستويات أو في جميع القطاعات لا تقع عليهم أية مسؤولية مباشرة عما وقع لليهود أيام الحكم النازي. الأمر

الذي لا يجعل من المحرقة أو عقدة الذنب سبباً كافياً لتفسير هذه العلاقة التي وصفها السير «سيريل تاونسند» السياسي البريطاني والنائب السابق عن حزب المحافظين بأنها «بالغة التميز»!

يقول هذا السياسي المطلع في مقالة نشرها من نحو ستة أسابيع: «أخبرني أخيراً مسؤول ديبلوماسي رفيع أنه كلما اتصل بوزارة الخارجية الألمانية للتحدث عن مسائل تتعلق بقضية الشرق الأوسط فإن السؤال الدائم الذي يطرحون هو: ماذا سيكون موقف إسرائيل».

ويضيف: «وكانت هناك مناسبات كثيرة خلال العقدين الأخيرين حاول الاتحاد الأوروبي التوصل إلى سياسة متناسقة تجاه الشرق الأوسط. وأكد «إعلان البندقية» الذي صدر صيف ١٩٨٠ على أمن وسلامة إسرائيل، لكنه في الوقت نفسه اعترف بأن للفلسطينيين أيضاً حقوقهم. وأعتقد أن التاريخ سيبيّن أن الإعلان كان سيؤيد الفلسطينيين بشكل أقوى لولا معارضة الألمان. وأخبرني مسؤولون أن بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا ترغب منذ سنوات في اتخاذ خطوات أكثر تأييداً للعرب. لكن ألمانيا تمكنت دوماً من وقفها».

وأشار بعد ذلك إلى أن العلاقات الدفاعية بين ألمانيا وإسرائيل تعود إلى ثلاثة عقود، وأن ألمانيا تبعاً لذلك بنت عدداً من الغواصات لإسرائيل. ثم يقول: والأهم من ذلك أنها تتبادل معها المعلومات الاستخبارية. (جريدة الحياة في١٨مايو١٩٩٨)

ويبقى السؤال المطروح: لماذا كانت ألمانيا الصديق الأقوى لإسرائيل بعد الولايات المتحدة؟

وإذا كان العرب لا يستطيعون ـ لسبب أو لآخر ـ فعل شيء تجاه صداقة الولايات المتحدة لإسرائيل أو حلفها معها؛ أفلا يستطيعون أن يفعلوا شيئا تجاه ألمانيا التي تقف على رأس الاتحاد الأوروبي، والتي تقود معركة تحجيم المسلمين في أوروبا، ومحاولة إلغاء دورهم وتضييع حقوقهم وتركهم طعمة للصرب واليونانيين والكروات وسائر الأوربيين المسيحيين الآخرين؟

﴿ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملّتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير﴾ صدق الله العظيم.